دراسة مقولة الإمام مالك بن أنس: "لا يؤخذ العلم عن أربعة .."

د. عطية بن نوري بن محمد الفقيه الشريف

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى فرع القنفذة

مستخلص. يتكون هذا البحث من مقدمة، وبينت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره وأهدافه، والدراسات السابقة، ثم تمهيد وفيه مطلبان، المطلب الأول: فيه نبذة عن الإمام مالك، والمطلب الثاني: عن مدى صحة نسبة هذه المقولة إليه، ثم أربعة مباحث، المبحث الأول الرواية عن السفيه وعلاقتها بشرط العدالة، وتحتة مطلبان، المطلب الأول: المراد بقول مالك: " لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس"، والمطلب الثاني: علاقة هذه المقولة بشرط العدالة، والمبحث الثاني: في الرواية عن الكذاب في حديث الناس، وعلاقتها بشرط العدالة، وتحتة مطلبان، المطلب الأول: المراد بقول مالك: " ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جرب عليه ذلك"، والمطلب الثاني: علاقة هذه المقولة بشرط العدالة والمبحث الثالث: في الرواية عن أصحاب البدع، وعلاقتها بشرط العدالة، وتحتة مطلبان، المطلب الأول: المراد بقول مالك: " ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه"، والمطلب الثاني: علاقة هذه المقولة بشرط العدالة، والمبحث الرابع: في الرواية عن أهل العبادة الذين ليس لهم معرفة بالرواية، وتحتة مطلبان المطلب الأول: المراد بقول مالك: " ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به" والمطلب الثاني: علاقة هذه المقولة بشرط الضبط، ثم خاتمة البحث ونتائجه، وأشارت فيها إلى: صحة نسبة هذه المقولة إلى الإمام مالك يرحمه الله، وأن مقولة الإمام مالك هذه قد أثبتت مدى عنايته وإجلاله للسنة النبوية، وأن لا تؤخذ إلا من أربابها الذين هم أهلها، وأن مالكا رُغم شدته - يرحمه الله - ألا يروي عن صاحب هوى، إلا أنه ثبت عنه الرواية ممن مس بضرب من البدع، ويحمل منه ذلك على غير الداعية إلى هواه، ثم بعد ذلك الفهارس.

المقدمة

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ذوي النهى

والبركات.

أما بعد : فلا يخفى على أهل العلم عامة ذلك الدور الذي بذله علمائنا من السلف الصالح من لدن عصر الرواية الأولى حتى استقر التدوين وبيان

الحمد لله حمداً يملأ أرجاء الأرض والسموات،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة
توحيد لله تعالى، وتتنزه له عن إلحاد أهل الزيغ
والشبهات، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله

١- عدم وجود دراسة لهذه المقولة المنسوبة إلى الإمام مالك يرحمه الله.

٢- رغبة الباحث في دراسة هذه المقولة، وبيان علاقتها بشروط قبول الحديث .

٣- مكانة هذه المقولة عند المحدثين، والتي تعدد نقلها والاستشهاد بها في مصادر علوم السنة النبوية.

أهداف البحث :

تكمّن أهداف البحث فيما يأتي :

١- التأكد من صحة نسبة هذه المقولة إلى الإمام مالك يرحمه الله .

٢- تجلية حال من لم يصلح لحمل العلم والسنة خصوصاً في مقولة مالك يرحمه الله .

٣- التعريف بحال كل نوع ممن سبق ذكرهم في مقولة الإمام مالك، وذكر علة المنع في الرواية عنهم.

الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث على دراسة لهذه المقولة فصفحتها بيضاء لم يتعرض لها أحد .

منهج البحث :

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في هذا البحث، فقد تتبعت مقولة الإمام مالك من مصادرها الأصلية، ثم بعد ذلك اتبعته بالمنهج التحليلي، وذلك بدراسة مقولة الإمام مالك وعلاقتها بشرطي العدالة والضبط.

خطة البحث :

يتكون البحث من: مقدمة ، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

وجهه، وأشرقت شمس، وأزهرت غصونه؛ فأصبح الآخر يأخذ من السابق، والتالي يأخذ من الأول، كل صاحب فن يتلقى من القواعد والأصول ما يخص الفن الذي فُتح عليه فيه، وألفته نفسه، وتوقد تجاهه ذهنه، وسمت نحوه همته.

ومن هذه العلوم علم الحديث رواية ودراية ، فقد وفق الله تعالى - وله الحمد - له رجالاً أفاضاً أفنوا فيه أعمارهم، وقضوا فيه سني حياتهم، وقطفوا له ثمار أيامهم حتى انطوت مدة بقائهم في الدنيا، وارتحلوا منها وبقيت جهودهم حية ظاهرة، ونتاج أيديهم فيما ورثوه من العلم رائعة، فأصلوا الأصول، وقعدوا القواعد ، ورسموا لمن بعدهم مسلك السبيل، وبينوا لمن بعدهم الحجة والدليل .

ومن هؤلاء الأعلام : نجم السنن، إمام دار الهجرة، الحافظ الورع، المتقن الجهد، الناقد للحديث، عالم المدينة مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي رضي الله عنه ورحمه .

أهمية الموضوع :

تظهر أهمية الموضوع في الأمور التالية :

١- جلالة الإمام مالك يرحمه الله تعالى، وهو " نجم السنن " كما قال الإمام الشافعي يرحمه الله.

٢- قوة العلاقة بين هذه المقولة وبين شرطي العدالة والضبط .

أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

المبحث الرابع : الرواية عن أهل العبادة الذين ليس لهم معرفة بالرواية، وعلاقتها بشرط الضبط .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : المراد بقول مالك : " ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث " .

المطلب الثاني : علاقة هذه المقولة بشرط الضبط .

خاتمة البحث :

الفهارس :

تمهيد

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نبذة عن الإمام مالك .

المطلب الثاني : ما مدى صحة نسبة هذه المقالة إلى الإمام مالك يرحمه الله ؟

المطلب الأول

نبذة عن الإمام مالك

اسمه ونسبه ^(١):

هو شيخ الإسلام، حجة الله، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن حارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح بن حمير، وعداده في بني تميم بن مرة من قريش إلى عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي ^(٢) .

المقدمة : بينت فيها أهمية البحث ، وأسباب اختياره وأهدافه، والدراسات السابقة .

التمهيد : وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نبذة عن الإمام مالك يرحمه الله .

المطلب الثاني: مدى صحة نسبة هذه المقولة إليه .

المبحث الأول : الرواية عن السفيه، وعلاقتها بشرط العدالة .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : المراد بقول مالك : " لا تأخذ من

سفيه معن بالسفه وإن كان أروى الناس " .

المطلب الثاني : علاقة هذه المقولة بشرط العدالة .

المبحث الثاني : الرواية عن الكذاب في حديث الناس، وعلاقتها بشرط العدالة .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : المراد بقول مالك : " ولا تأخذ من

كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

المطلب الثاني : علاقة هذه المقولة بشرط العدالة .

المبحث الثالث : الرواية عن أصحاب الأهواء، وعلاقتها بشرط العدالة .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : المراد بقول مالك : " ولا من صاحب

هوى يدعو الناس إلى هواه " .

المطلب الثاني : علاقة هذه المقولة بشرط العدالة .

(١) - الكلام عن الإمام مالك - يرحمه الله - يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير ، ولكن طبيعة هذه البحوث تلزم الباحث أن يكون كلامه موجزاً قدر الإمكان .

(٢) - الطبقات الكبرى (١ / ٤٣٣) ، التاريخ الكبير (٧ / ٣١٠) ، الجرح والتعديل (١ / ١١) ، مشاهير علماء الأمصار (١ / ٢٢٣) .

ولادته :

ولد هذا الإمام سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، عند وفاة الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة يرحمه الله (١).

ثناء العلماء عليه :

لقد اعترف له بالعلم والإمامة يحيى بن سعيد شيخه، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، وجماعة من هذا النمط، ومن بعدهم كالبخاري، ومحمد بن عبد الحكم، وأبو زرعة الرازي، ومن لا يبعد كثرة . قال سعيد بن منصور: " رأيت مالكا يطوف وخلفه سفيان الثوري، كلما فعل مالك شيئا فعله يقتدى به" (٢).

قال عنه عبد الرحمن بن مهدي: " ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا ."

ويقول يحيى بن سعيد: " كان مالك إماما في الحديث".

وقال الشافعي: " إذا جاء الأثر فمالك النجم"، وقال أيضا: " إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك".

" طلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر

المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات" (٣) .

لقد سبق مالك في العلم أهل ذلك الزمان، وأقر له بالفضل أتباع أبي حنيفة النعمان .

قال الشافعي: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم يعني أبا حنيفة ومالكا، رضي الله عنهما، قال: قلت: على الإنصاف قال: نعم، قال: قلت: ناشدتك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: قلت: ناشدتك الله من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال: اللهم صاحبكم، قال الشافعي: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فعلى أي شيء يقيس؟ (٤) .

"ولم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يشبه مالكا في العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ، مع وجود عدد من العلماء في عصره كثر إلا أنه هو المقدم فيهم على الإطلاق، والذي تضرب إليه آباط الإبل من الآفاق -رحمه الله- تعالى" (٥) .

انتقاؤه للرجال :

كان مالك - رحمه الله - إماما في نقد الرجال، حافظاً متقناً مجوداً ، بصيراً بأحوال الرواة .

(٣) - الجرح والتعديل (١/ ١٤) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٥٤) .

(٤) - المصدر السابق (٤ / ١٣٦) .

(٥) - المصدر السابق (٧ / ١٥٦) .

(١) - تقريب التهذيب (١٦٤٢٥) ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١ / ٣٦٦) .

(٢) - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١ / ٧٨) .

ينزلوه منزلته من العلم والفهم والنقد، وأن يتبصروا بأقواله في أحوال الرجال وحملة الآثار ويسلكوا سبيله في النظر والتحقيق من أهل البدع والأهواء، والحذر من بثّ السنة لأهل الجهل والسفه وأهل الغفلة، وإن كانوا من أروى الناس .

المطلب الثاني

نصّ المقولة، ومن أخرجها؟ ومدى صحة نسبتها إلى الإمام مالك يرحمه الله ؟

١- قال مالك : " لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلى بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من صاحب هو يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث " .

أخرجها يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) عن شيخه إبراهيم بن المنذر: حدثني معن بن عيسى :كان مالك بن أنس يقول: " لا تأخذ العلم من أربعة... " (٣) ، فمدار إسناد هذه المقولة على إبراهيم بن

المنذر الحزامي ، وهو :

إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي بالزاي صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، مات سنة (٢٣٦هـ) ست وثلاثين ومائتين (٤) .

قال ابن عيينة : "ما نحن عند مالك ؟! إنما كنا نتبع آثار مالك، وننظر الشيخ، إن كان كتب عنه مالك، كتبنا عنه".

وقال عنه مرة : "كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا عن ثقة، ما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موته - يعني: من العلم" (١) .

ولقد نصّ العلماء على شدة انتقاء مالك -يرحمه الله- للرجال، فكان لا يكاد يروي إلا عن ثقة عنده .

يقول بشر بن عمر : " سألت مالكا عن رجل، فقال : هل رأيته في كتبي ؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي " .

قال الذهبي معلقاً على هذا : " فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه -وهو عنده ثقة- أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله" (٢) .

إن ما سبق ذكره من كلام الأئمة عن الإمام مالك ليجلي لنا منزلته ومكانته العلمية والتي تستوجب على طلاب العلم عامة، وطلاب السنة وعلم الرواية خاصة أن يولوا كلام هذا الإمام اهتماماً بالغاً وأن

(١) - الجرح والتعديل (١/ ١٤) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٥٤) .

(٢) - الثقات للعجلي (١ / ٢٠) ، الجرح والتعديل (١ / ٢٤) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٦٥) .

(٣) - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (١ / ١٧) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٦٥) .

(٣) - المعرفة والتاريخ (١ / ٦٨٤) .

(٤) - الثقات لابن حبان (٨ / ٧٣) ، تاريخ بغداد (٦ / ١٧٧) ، تهذيب الكمال (٢ / ٢٠٧) ، تهذيب التهذيب (١ / ١٦٧) تقريب التهذيب (٢٥٣) .

قلت : ومحمد بن صدقة الجُبَلاني بضم الجيم وسكون الموحدة الحمصي صدوق أخرج له النسائي^(٤) .

وأخرجها ابن عدي (ت٣٦٥هـ) في " الكامل " بإسناده إلى إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى به^(٥) .

وأخرجها أبو حفص بن شاهين (ت٣٨٥هـ) في " تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين " بإسناده عن ابن المنذر عنه به^(٦) .

وأخرجها الخطيب (٤٦٣هـ) في " الجامع " بإسناده إلى ابن المنذر عن معن بن عيسى به^(٧) .

والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) في " الإلماع " عن ابن المنذر عن معن بن عيسى به^(٨) .

وأخرجها أبو بكر ابن نقطة (ت٦٢٩هـ) في " التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد " بإسناده إلى ابن المنذر عن معن بن عيسى به^(٩) .

وعليه فقد تبين صحة نسبة هذه المقولة إلى الإمام مالك يرحمه الله تعالى .

قلت : والذي يبدو للباحث أن إبراهيم بن المنذر هذا ثقة، فإن ابن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه.

وثقه النسائي والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن وضاح: " لقيته بالمدينة وهو ثقة"، وقال الزبير بن بكار: " كان له علم بالحديث ومروءة وقدر"، وأخرج له البخاري في كتاب العلم وفي غير موضع^(١).

فالرجل ثقة - إن شاء الله - وكلام أحمد فيه إنما لأجل خطئه في القرآن، فقد أخذت أحمد الحمية في ذلك كما رواه ابن الأثرم عنه .

ومعن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني القزاز، ثقة ثبت، قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك، مات سنة ثمان وتسعين ومائة^(٢).

وكذا أخرج المقولة ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في " الجرح "، وقرن مع معن محمد بن صدقة: حدثنا عبد الرحمن: نا أبو زرعة: نا إبراهيم بن المنذر الحزامي: حدثني معن ومحمد بن صدقة أو أحدهما...^(٣) .

(٤) - تقريب التهذيب (١ / ٤٨٤) .

(٥) - الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٧٨) .

(٦) - (١ / ٤١) .

(٧) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١ / ١٣٩) .

(٨) - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (١ / ٦٠) .

(٩) - (١ / ٤٣٦) .

(١) - " الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات " (١ / ٥٨) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٩٠) .

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١ / ٢٢) .

(٢) - تقريب التهذيب (١ / ٥٤٢) ، تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٥٢) .

(٣) - الجرح والتعديل (٢ / ٣٢) .

وحاصل تفسير السفه في صفة المنافقين على مجموع اللغات أنه ظاهر الجهل، عديم العقل، خفيف اللب، ضعيف الرأي، ردى الفهم، مستخف القدر، سريع الذنب، حقير النفس، مخدوع الشيطان، أسير الطغيان، دائم العصيان، ملازم الكفران، لا يبالي بما كان^(٣).

والفرق بين هذا و الأول : سوء النية والطوية عند المنافقين بخلاف الأول.

وفي هذه العبارة من إمام دار الهجرة مالك بن أنس - يرحمه الله - يحذّر طالب السنة النبوية، وراوي الآثار النبوية من صفة أناس قدّروهم أقلّ مقدارهم، ولا تُحمل عنهم آثارهم، ألا يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ذا سفه في عقله وحلمه، ضعيف العقل في مصلحة نفسه، المطّال في دينه المخدوع في عقله^(٤).

وبعد هذا التقسيم الذي سبق ذكره من بيان أنواع السفه، فإن الذي يرتبط بمعنى عبارة مالك منها النوع الأول وهو : صاحب الجهل ونقص العقل والخفة والحركة، الطائش في أفعاله وتصرفاته، وفي الناس من هذا النوع كثير، وقد يتقصص ثوب طالب العلم، وينتحل بعض أوصافه الظاهرة وتصرفاته، فينخدع به من لا معرفة له ولا دراية بحاله، فيقدم في زمرة طلاب الحديث، ويجلس في حلق أهل العلم، وتراه ذا سمت حسن ، وبزة بهية، فإذا ما تكلم أو

المبحث الأول

الرواية عن السفه، وعلاقتها بشرط العدالة

المطلب الأول

المراد بقول مالك : " لا تأخذ من سفهه معن بالسهه وإن كان أروى الناس " .

إن السنة النبوية لها صيغ تُروى بها يقال لها: تحمل وأداء - وكل منها مبني على الآخر - فلا تؤدي إلا لأهلها ، ولا تحمل إلا من أربابها .

وممن نهى مالك رحمه الله عن الأخذ منه : السفهه، فمن هو السفهه الذي لا يستحق الرواية عنه؟ وما المراد بإعلان السفهه منه؟.

وبعد النظر والتأمل في النصوص، ومعاجم اللغة والغريب، ظهر للباحث أن السفهه أربعة أنواع^(١) : الأول: الجهل ونقص العقل والخفة والحركة، ويقرب منه الطيش إلا أنه خفة معها خطأ في الفعل .

الثاني: الاحتقار وغمط

الناس .

الثالث: ضعف في التصرف

والتدبير .

فهذا من ينفق ماله فيما لا ينبغي من وجوه التمييز، ولا يمكن إصلاحه بالتمييز والتصرف فيه بالتدبير^(٢).

الرابع: سفهه المنافقين .

(١) - تهذيب اللغة (٦/ ٨١) ، الصحاح (٣/ ١١٤٧) ، معجم الفروق اللغوية (١/ ١٩٩) ، (١/ ٢٧٨) ، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٢٧) ، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٧٦) .

(٢) - الكليات (١/ ٥١٠) .

(٣) - المصدر السابق (١/ ٥١٠) .

(٤) - انظر : المدونة (٢/ ٧٩) .

تحرك وجدته من أسفه السفهاء ودرك الحمق والأغبياء .

لقد كان المحدثون يتحاشون الرواية عن كل سفيه خفيف العقل ويبينون حاله ومنزلته في الرواية؛ لأنهم يعلمون عاقبة أمره، وغوائل جهله وطيشه .

فمن ذلك ما وقع من عبد الرحمن بن مسهر - أخو علي بن مسهر - كان على قضاء جَبْل وكان خفيف العقل، قال أبو حاتم: متروك، ومر أبو زرعة بحديث له فضرب عليه، وكذا تركه النسائي .

قال أبو داود: هو الذي قال: " نعم القاضي قاضي جَبْل " .

وقال أبو الفرج صاحب الأغاني: أخبرني جعفر بن قدامة: حدثني محمد بن يزيد الضرير: حدثني عبد الرحمن بن مسهر قال: ولَّاني أبو يوسف القاضي قضاء جَبْل، فانحدر الرشيد إلى البصرة فسألت أهل جَبْل أن يثنوا علي فوعدوني أن يفعلوا، فلما قرب تفرقوا وأيست منهم، فسرحت لحيتي وخرجت فوقفت فوافى أبو يوسف مع الرشيد في الحراقة فقلت: يا أمير المؤمنين : نعم القاضي قاضي جبل قد عدل فينا وفعل، وجعلت أثني على نفسي، فطأطأ أبو يوسف رأسه وضحك، فقال له هارون: مم ضحكت؟ فأخبره فضحك حتى فحص برجليه، ثم قال: هذا شيخ سخيف سفلة فاعزله فعزلني .

فلما رجع وجعلت أختلف إليه وأسأله قضاء ناحية فلم يفعل، فحدثت الناس عن مجالد عن الشعبي أن كنية الدجال أبو يوسف فبلغه ذلك فقال: هذه بتلك فحسبك

فصر إلي حتى أوليك ناحية، ففعل وأمسكت عنه^(١) .

إن السنة النبوية رفيعة المقام، عالية الجناز، وحي الله تعالى إلى نبيه عليه الصلاة والسلام، والمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ولقد قامت الأدلة القاطعة من الكتاب والسنة والإجماع على حجية السنة النبوية، وكفى السنة جلالة ومنزلة ورفعة : أنها الشرح النظري والعملي للقرآن الكريم^(٢) .

وهي زاد المسلم اليومي الذي لا ينفك عنه أبداً^(٣) .
نطق بها سيد البشرية صلى الله عليه وسلم، وبَيَّن بها كلامَ رَبِّ البرية، الآخذ لها على هديه القويم، والعامل بها على صراط مستقيم .

وأما إعلان السفه الذي ذكره مالك - يرحمه الله - فيما سبق من مقولته، فالمراد به - والعلم عند الله تعالى - اجتماع خلل في العقل، ونقصان في الدين، وقلة حياء من الناس فيما يواقع من عمل أو يدع.

وقد كان العلماء - رحمهم الله - يلاحظون ذلك من أعمال السفهاء، ولا يعتبرون له رواية ولا شهادة .

قال الشافعي رضي الله عنه : " وإن كان يديم الغناء ويغشاه المغنون مُعلنًا، هذا سفه ترد به شهادته، وإن كان يقل، لم ترد " .

وقال - يرحمه الله - في الرجل يغني فيتخذ الغناء صناعته يؤتى عليه ويأتي له، ويكون منسوباً إليه

(١) - ميزان الاعتدال (٢ / ٥٩٠) ، لسان الميزان (٥ / ١٣٨) .

(٢) انظر: نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية (١ / ٨) .

(٣) - السنة النبوية ومكانتها (١ / ٢) رقية نياز .

ولقد بين العلماء من تقبل روايته ومن لا تقبل، وتكلموا في العدالة وموجباتها، وفي الجرح وأسبابه، وقد نص الخليفة عمر - رضي الله عنه - على العدالة ووضع أول الأسس لذلك في كتاب له إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فقال: "والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرياً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حد"^(٤).

وعند النظر في كلام العلماء يتبين لنا ماهية العدالة التي لا بد من وجودها في حال الراوي، وأن يكون متصفاً بها أنها: "ملكة تحمل على ملازمة التقوى، والمروءة، متصفاً (بأن يكون مسلماً ذا عقل، قد بلغ الحلم) سليم الفعل من فسق بأن لا يرتكب كبيرة، ولا يصر على صغيرة، وغير مخروم المروءة".

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.

والمروءة " آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات".

ومن خرم المروءة: التخلق بخلق أمثاله، في زمانه ومكانه، فالأكل في السوق، والمشى مكشوف الرأس، وإكثار حكايات مضحكة، وارتداء لبس لم يعتاده الناس وما إلى ذلك يسقطها.

فلا تقبل رواية من فقد شرطاً مما ذكر، حتى المراهق^(٥) على الأصح عند من يقبل روايته^(١).

(٤) - التلخيص الحبير (١ / ٣٧) .

(٥) - " راهق الغلام إذا قارب البلوغ ودنا منه"، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١ / ٣٠١)، مختار الصحاح (ص: ١٣٠) .

مشهوراً به معروفاً، " ذلك أنه من اللهو المكروه الذي يشبه الباطل، وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السفه وسقاطة المروءة " ^(١) .

وما ردت به الشهادة من أسباب فسق، أو خلل المروءات فالرواية أولى به .

ومن استبان حاله عند مالك من إعلان السفه وسخف العقل، فقد نبذه -يرحمه الله - ولم يجالسهم أبداً ، فقد ورد عنه - يرحمه الله - أنه قال : " ما جالست سفيهاً قط " ^(٢).

ولقد حذر العلماء من مجالسة السفهاء والأخذ عنهم، ولذا عقد الخطيب البغدادي باباً في "الكفاية" خصه بقوله : " باب في أن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية " ، ثم أورد أقوالاً عن العلماء تبين موقفهم تجاه السفهاء .

ومن ذلك ما حكاه عن زيد بن أسلم أنه قال : " ما كنا نجالس السفهاء ولا نحمل عنهم " ^(٣).

المطلب الثاني

علاقة هذه المقولة بشرط العدالة

العدالة أولى شروط القبول التي لأبد من وجودها في نَقْلَة الآثار، وأجل أركانها، فبوجودها وجود وبعدمها عدم .

(١) - الأم للشافعي (٦ / ٢٢٦) ، شرح السنة للبغوي (١٢ / ٣٨٢) ، وجاء في الأم " للشافعي (٦ / ٢٢٣) : " فإذا كان الرجل المستحل للأنبذة يحضرها مع أهل السفه الظاهر ، ويترك لها الحضور للصلوات وغيرها ، وينادم عليها ردت شهادته بطرحه المروءة ، وإظهاره السفه، وأما إذا لم يكن ذلك معها لم ترد شهادته من قبل الاستحلال " .

(٢) - سير أعلام النبلاء (٧ / ١٨٨) .

(٣) - الكفاية (١١٥) .

واتهمه عندها، وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته" (٢).

فالأمر إذن موكل إلى الناقد، فإن أكثر الشخص من الأفعال المخلة بالمروءة، وتكرر منه ذلك، وأعلن به في الناس كان ذلك دليلاً على السفه وخفة العقل ورقة الدين، وهذا مما يسقط العدالة ويوجب رد الرواية (٣).

المبحث الثاني

الرواية عن الكذاب في حديث الناس، وعلاقتها

بشرط العدالة

المطلب الأول

المراد بقول مالك: "ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم" إن من أعظم الجرم أن يكذب على الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام، ولذا ورد التحذير من ذلك في الكتاب والسنة قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (النحل: ١١٦). وفي الحديث المتواتر عنه صلوات الله وسلامه وبركاته عليه: "إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَيَّ أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (٤).

وعليه، فالذي يعيننا في تعريف العدالة - هنا - وعلاقتها بمقولة الإمام مالك هو: عقل الراوي ومروءته. فاختلال عقله وضعفه، وانعدام المروءة في كيانه وذهابها سخرت وسفه تنزه السنة عنهم ويُنأ بها.

والحقيقة أن اشتراط المروءة والقدر في الراوي الذي يتصف بما هو من خوارمها، إنما هو موكل للعالم الناقد مع إضافة أسباب أخرى قد فصلها الإمام الخطيب البغدادي حيث قال: "وقد قال الكثير من الناس: يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات نحو: التبذل، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأزدال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائماً، والانبساط إلى الخلق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة، ويوجب رد الشهادة.

والذي عندنا في هذا الباب رد خبر فاعلي المباحات إلى العالم والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه، فإن غالب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع على فعل ذلك، والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه، والتنزه عنه قبل خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم

(٢) - الكفاية (١١١).

(٣) - منهج الإمام البخاري (٨٨).

(٤) - البخاري باب ما يكره من النياحة على الميت (ح ١٢٩١)، مسلم باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (ح ٤) كلاهما من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(١) - نزهة النظر (٦٩)، فتح المغيبي (٥ / ٢)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٣٠٦ / ١)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (٩٧ / ١)، منهج الإمام البخاري (٨٨).

يرجعون إليه في صحيح السنة النبوية، فما كان منه رحمه الله إلا أن اجتهد بكل ما أوتي من جد وقوة، ودأب بالليل والنهار، حتى اجتمع لديه آلاف الأحاديث، يختار منها وينتقي، ويرتب كتابه، وينظر فيه كل عام، ثم لم يزل خلال أربعين سنة دائماً يعرض ما انتخب على الكتاب والسنة، وقيسها بالآثار والأخبار حتى استقر على ما هو عليه، وسارت بكتابه الركبان، وطارت به الريح في أرجاء المعمورة، ومالك بن أنس ناهيك به جلالة وعلماً وتقوى^(٢).

ومما تميز به هذا الإمام - كما أشرت إليه سابقاً - شدة انتقائه وعنايته بالرجال، وسبق ذكر ذلك في كلام ابن عيينة عنه يرحمها الله . وقد عاصر مالك من عاصر من الرواة واختلاف أهدافهم، وكثرة الآراء ونحل أهل الزيغ والهوى فعند ذلك أصدر مقولته السابقة في التحذير من أخذ العلم عن كذاب، ولو كان كذبه في حديث الناس، ولم يتهم بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . إن للكذب في أفواه أهله لذة، ومن جرب تلك اللذة اعتاد عليها، ومن اعتادها استمرأها، ولا يؤمن منه لحظة إن كان متقماً جلاباب العلم وأهله أن يسأل فيجيب، ويطلب منه الحديث فيحدث، أو يُبتلى في أمر، فيطلب النجاة منه بحديث، أو متزلفاً لذي إمارة

إن مثل هذه النصوص ونحوها جعلت علماء السنة يققون أشد المواقف، ويتصدون لكل من سولت له نفسه الافتراء والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ويكشفون عنها الزيف والباطل، وينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. "ولم تكن حركة وضع الأحاديث المكذوبة على الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه حركة ارتجالية عفوية في كل الأحيان، إنما تطورت إلى حركة مدروسة هادفة، وخطة شاملة لها خطرها وآثارها.

كان من نتائجها المباشرة - على العديد من أجيال المسلمين في العديد من أقطارهم، - شيوع ما لا يحصى من الآراء الغريبة، والقواعد الفقهية الشاذة، والعقائد الزائفة، والافتراضات النظرية المضحكة التي أيدتها، وتعاملت بها، وروجت لها فرق وطوائف معينة، لبست مسوح الدروشة والتصوف حيناً، والفلسفة حيناً، والعباد والزهاد أحياناً، وجافت في غالب أحوالها السلوك السوي والفكر والعقل السليم، فضلاً عن مجافاتها الصارخة لكتاب الله سبحانه، وهدى نبيه الكريم عليه والصلاة والسلام"^(١) .

ولما انتصف القرن الثاني الهجري وظهر من الطوائف من ظهر، وبرزت رايات الكذب والافتراء واضحة أمام الناس، تشوفت نفس أبي جعفر المنصور للتصدي لمثل هذه الهجمات على حياض السنة، وطلب من الإمام مالك أن ينتقي للناس إماماً

(١) -- الموضوعات (٩ / ١) لابن الجوزي .

(٢) - وانظر : المصدر السابق (١٠ / ١) .

البغدادي إمام التصنيف في علوم الحديث أورد في كتابه "الكفاية" باب في أن الكاذب في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترد روايته - قد ذكرنا آنفاً قول مالك بن أنس، ويجب أن يقبل حديثه إذا ثبت توبته" ولم يذكر ما يخالف مقالة مالك (٣).

وفي "لسان الميزان": "قال ابن أبي حاتم عن أبيه: أن يحيى بن المغيرة سأل جريراً (ابن عبد الحميد) عن أخيه أنس فقال: قد سمع من هشام بن عروة، ولكنه يكذب في حديث الناس فلا يكتب عنه" (٤). وفي "النخبة وشرحها": "ثم الطعن" يكون بعشرة أشياء ترتبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التذلي ... (إما أن يكون بكذب الراوي) في الحديث النبوي متعمداً لذلك (أو تهمته بذلك) بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهو دون الأول".

وهذه النقول تعطي أن الكذب في الكلام ترد به الرواية مطلقاً، وذلك يشمل الكذبة الواحدة التي لا يترتب عليها ضرر ولا مفسدة (٥).

أو سلطان (١) أو يدركه زيغ وهوى ويستهو به طبعه الخسيس .

إن الكذب آفة الأخبار جميعاً، وماهية الكذب في حديث الناس: نقل ما يخالف الواقع، ويوشك على فاعل ذلك أن يقع فيما هو أعظم منه: الكذب على النبي محمد عليه الصلاة والسلام، فيقع في الكبيرة ومهاوي الردى والعياذ بالله .

المطلب الثاني

علاقة هذه المقولة بشرط العدالة

أما علاقة هذه المقولة بشرط العدالة فهي ظاهرة بينة، فالكذب فسق وكبيرة، والمتعامل به مجانب للعدالة فالكاذب ليس من المتقين، ولا هو من أصحاب المروءات المهتدين .

وعليه فإن الكذب ينافي اشتراط العدالة التي هي محور وأساس قبول الأخبار، إذ العدالة تشمل اشتراط الصدق مع متانة الديانة التي يدل عليها استقامة دين وخلق المتصف بها (٢).

والإمام مالك وغيره من المحدثين كانوا حريصين على انتقاء الكذب عن الرواية، لمخالفة الخبر للواقع وهو السبب الأول من أسباب رد الأخبار.

لقد اعتنى المحدثون بهذا الأمر، وجلّوه للناس، لأنه من الخطورة بمكان كبير، وهو بوابة للكذب على البشير النذير صلى الله عليه وسلم، فهذا الخطيب

(٣) - الكفاية (١١٧)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢١٧/١).

(٤) - لسان الميزان (١/ ٤٦٩)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢١٧/١).

(٥) - شرح نخبة الفكر للقاري (٤٢٩)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢١٨/١).

(١) - كما قالوا في غياث الذي دخل على المهدي فروى له " لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر، أو جناح " لأجل أن المهدي كان مشغولاً بالطيور عندما دخل إليه. الاقتراح في بيان الاصطلاح (٢٥).

(٢) - انظر: الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين (٣٠) بتصرف.

إن عماد رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم هو الصدق في الحديث، وللرواية قوم محصورون ينشأون على العلم والدين والتحرز عن الكذب في حديث الناس، ناهيك عن حديث النبي عليه الصلاة والسلام^(١) .

إن الكذب في رواية ما يتعلق بالدين - ولو غير الحديث - لا خفاء في سقوط صاحبه، ويلتحق بذلك الكذب في رواية تعديل لبعض الرواة، فإنه يترتب عليه قبول أخبار ذلك الراوي، وقد يكون فيها أحاديث كثيرة، فيترتب على هذا من الفساد أكثر مما يترتب على كذب في حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك الكذب في رواية الجرح فقد يترتب عليها إسقاط أحاديث كثيرة صحيحة، وذلك أشد من الكذب في حديث واحد، وهكذا الإخبار عن الرجل بما يقتضي جرحه، وهكذا الكذب في الجرح والتعديل كقوله "هو ثقة" "هو ضعيف" فالكذب في هذه الأبواب في معنى الكذب في الحديث النبوي أو قريب منه، وتترتب عليه مضار شديدة ومفاسد عظيمة، فلا يتوهم محل للتسامح فيه على فرض أن بعضهم تسامح في بعض ما يقع في حديث الناس^(٢) .

المبحث الثالث

الرواية عن أهل الأهواء، وعلاقتها بشرط العدالة المطلب الأول

المراد بقول مالك: "ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه"

لم يكتف المحدثون في عدالة الراوي التزامه بالتقوى، واجتتاب صغائر الخسة من الرذائل المباحة، بل تجاوز ذلك إلى النظر في حال الراوي واجتتابه لهواه، ومن ارتكب مثل هذا فلا عدالة له .

وفي هذا الجزء من مقولة مالك - يرحمه الله - يحذر من الرواية وأخذ العلم عن صاحب الهوى الذي يدعو إلى هواه .

وقد تكلم أهل العلم - من المحدثين وغيرهم - وأوضحوا حكم الرواية عن أصحاب الأهواء والبدع وبينوا حالهم، فأهل الأهواء : هم من جانب هدي النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضي الله عنهم من الرافضة، والقدرية ، والخوارج، والمعتزلة ومن نحى نحوهم، وهم أهل البدع، والبدعة : كل ما أحدث في الدين على غير مثال متقدم، وكل عمل لا دليل عليه من الشرع فهو بدعة^(٣) .

والذي يهمننا في هذا الأمر : ما موقف الإمام مالك من أهل البدع؟ وما حكم الرواية عنهم ؟

(١) - انظر تفريق المعلمي بين الرواية والشهادة في التتكيل (١)

(٢١٩) ، فإنه مفيد وكلام متين .

(٢) - انظر: المصدر السابق (١/ ٢٢٠) بتصرف يسير .

(٣) - الاعتصام (١/ ٤٩) ، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث (٢/ ٦١) .

تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم ، فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج، وعمرو بن دينار وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع ، وكان عكرمة إباحياً، وابن أبي نجيح وكان معتزلياً، وعبد الوارث بن سعيد، وشبل بن عباد، وسيف بن سليمان وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد ، وعمرو بن مرة ،ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن مخلد، وعبد الرزاق بن همام وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير يتسع ذكركم، دون أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب .

ثم عقب بعد ذلك بقوله : " باب ذكر بعض المنقول عن أئمة أصحاب الحديث في جواز الرواية عن أهل الأهواء والبدع، قد أسلفنا الحكاية عن أبي عبد الله الشافعي في جواز قبول شهادة أهل الأهواء، غير صنف من الرافضة خاصة، ويحكي نحو ذلك عن أبي حنيفة إمام أصحاب الرأي وأبي يوسف القاضي" (٢).

والذي يبدو أن مالكا -يرحمه الله- ومن معه من المحدثين ممن منع الرواية عن صاحب البدعة الداعية إلى بدعته إنما منعوا من ذلك لاحتمال أمور:

فأما موقف هذا الإمام من أهل البدع والأهواء فإنه ظاهر جلي، وذلك في التحذير منهم وأخذ العلم عنهم.

وفي الرواية عن أهل البدع والأهواء كلام كثير للعلماء، وتقدير مذهبهم -رغم تعدد مذاهبهم المحكية عنهم- في حكم الرواية عن أهل البدع (بين رد مطلق، وقبول مطلق، وتفصيل) (١).

وأشهر هذه التقارير عند كثير من المحدثين - وخاصة المتأخرين منهم - هو المذهب القائل : بتوثيق المبتدع وبقبول روايته، وصحة الاحتجاج بها إلا أن يكون داعية .

ورد رواية الداعية إلى بدعته ليس من قبيل الطعن في صحة حديثه إذا كان حافظاً، ولم ينقم عليه غير البدعة وإنما من باب الإهانة لما هو عليه من الميل والهوى، وإخماد البدعة التي عليها .

وأبو بكر الخطيب وهو من قد أورد في "الكفاية" مذاهب وأقوال العلماء قال متعباً لها : "والذي نعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي

(١) - منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (١٠٢) ، وللدكتور حاتم الشريف كلام نفيس حول هذا الموضوع في كتابه الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين (٥٣).

(٢) - الكفاية (١٢٥) .

والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟

فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه. وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تقرب بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبج بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبج دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها: أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه، كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم^(٣).

وقد حاول الباحث تتبع تطبيقات مالك في الموطأ، وهل أخرج لمن كان موصوفاً بنوع من البدع فوجده قد أخرج عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما^(٤)، وكان إباحياً، وعمر بن دينار وكان يذهب إلى القدر والتشيع^(٥).

والذي يتبين للباحث أن الداعية من أهل البدع إذا كان من أهل البدع مقبول الرواية، وأن اشتراط كونه غير داعية ليس نابغاً من كون الداعية متهما في

أحدها: لكفر أهل الأهواء وفسقهم، وفيه خلاف مشهور.

الثاني: الإهانة لهم والهجران والعقوبة وترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم.

الثالث: أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، لا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي^(١).

وقد حقق الحافظ ابن حجر - رحمه الله - هذه المسألة، وأتى فيها بقول فصل موافق لما عليه أئمة الحديث ونقاده فقال - رحمه الله -: " والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببذعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد: أن الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله^(٢) .

ورغم شدة مالك - يرحمه الله - وحته على مجانية أهل الأهواء إلا أن ظاهر كلامه السابق يوحى إلى احتمال قبول رواية صاحب الهوى إذا توفر فيه شرط الإتيان، ولم يكن داعية إلى هواه، وكلام الحافظ ابن حجر - يرحمه الله - ظاهر التوافق معه .

وللإمام الذهبي - رحمه الله - تقرير يبين فيه الموقف العملي للمحدثين في روايتهم عن أهل الأهواء فقال: " هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري،

(٣) - سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٤).

(٤) - الموطأ باب من أصاب أهله قبل أن يفيض (١/ ٣٨٤) ورقم (٨٥٩).

(٥) - الموطأ باب النهي عن القول بالقدر (٢/ ٨٩٨) ورقم (١٥٩٦).

(١) - شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٧) .

(٢) - نزهة النظر (١٠٣)، منهج الإمام البخاري (١٠٣) .

وعلى هذا المأخذ فقد يستثنى من اشتهر بالصدق والعلم، كما قال أبو داود: "ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج".

وأما الرافضة فبالعكس، قال يزيد بن هارون: "لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون" (٢).

وروى ابن حبان في "تاريخ الضعفاء" أن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: "انظروا هذا الحديث عن تأخونه فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً" (٣).

وإذا كان كذب الراوي في حديث الناس يظهر فسقه ويوجب تجنبه، فكيف إذا كذب في الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام، فقد انخرمت عدالته وانحطت منزلته.

وكلما كان المبتدع غالياً في هواه وبدعته، كلما زاد احتياط المحدثين في الأخذ عنه خشية أن يقوده هواه إلى الكذب في الرواية.

ومن العلماء من فرق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو، كما ترك ابن خزيمة حديث عباد بن يعقوب لغلوه.

وسئل ابن الأخرم: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع (٤).

صدقه، وإنما هو من باب هجر المبتدع، وعدم مساعدته في نشر الدعوة إلى البدعة، ولذلك قبل المحدثون رواية الدعاة إذا كانوا صادقين.

وفي مقدمة الإمام مسلم -يرحمه الله- ما يوضح موقفه تماماً في الرواية عن أهل البدع، وأنه لا يشترط لرد رواية المبتدع إلا أن يكون معانداً (أي غير متأول) فيقول: "وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع" (١).

المطلب الثاني

علاقة هذه المقولة بشرط العدالة

أما علاقة هذه المقولة بشرط العدالة فقد سبق الإلماحة إليه في المطلب الأول من أن الراوي لا يكفي أن يكون عدلاً حتى يكون بعيداً عن أسباب الفسق والهوى، إذ السلامة من البدع شرط أساسي في صحة الحديث عند المحدثين، والرواة الذين وقع فيهم طعن بسبب البدع والأهواء مطعون في عدالتهم -على ما سبق ذكره وتفصيله في حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء - وصاحب البدعة غير مأمون من الهوى خصوصاً إذا عرض له ما يعضد معتقده الذي يعتقد.

ولذا حذر العلماء كالإمام مالك وغيره من الأخذ عنهم وتلقي رواياتهم.

قال علي بن حرب: "من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة، فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب، ولا يبالي".

(١) - صحيح مسلم (٨/١)، وانظر: الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين (٦٦) بتصرف.

(٢) - شرح علل الترمذي (١/٣٥٧).

(٣) - شرح التنصير والتذكرة (١/٣١٤)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/٢٢٩)، ولم أقف على هذا النص في "المجروحين" لابن حبان، والنقل مما سبق من مصادر.

(٤) - شرح علل الترمذي (١/٣٥٨). وقد بينت موقف العلماء وتقريراتهم العملية في المبحث الذي قبله.

قال أبو عمر بن عبد البر: بصري، لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به، وكان مؤدب كتاب، حسن السميت، غر مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غر الشافعي من إبراهيم ابن أبي يحيى حذقه ونباهته، وهو أيضا مجمع على ضعفه، ولم يخرج مالك عنه حكما بل ترغيباً وفضلاً .

وقد اعتذر مالك لما تبين له أمره، وقال: " غرني بكثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا " (٢) .

إن الله تعالى أودع في كل إنسان ما يكون له به شغله ونفعه، وكل بحسبه، فمن الناس من استودع قلبه العلم فكان شغله به ورعايته إليه منصرفه، ومنهم شغله الزهد والعبادة فكانت همته إليه منقاداً ومتوجهة ، ومنهم من شغله التجارة وكسب الأرزاق، ولم يكن له حظ في حديث أو روايته، ومنهم من شغله الإمارة والوزارة عن هذا كله.

وأهل الحديث ونقد الأسانيد كانوا يتحرون في أخذ الحديث من وجهه، ولا يحرصون على السماع ممن لا يعرف أحكام الرواية .

ولذا بوب الخطيب في "الجامع" بقوله: " ترك السماع ممن لا يعرف أحكام الرواية، وإن كان مشهوراً

بالصلاح والعبادة " ثم أورد أقوال العلماء في ذلك، وبين وجه اهتمامهم في الأخذ عن الرواة، ومن ذلك قول أيوب: " إن لي جارا بالبصرة ما أكاد أقدم عليه

المبحث الرابع

الرواية عن أهل العبادة المشتغلين بها عن الرواية، وعلاقتها بالضبط

المطلب الأول

المراد بقول مالك: " ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث"

ومثل هذا النوع من الناس ليس أهلاً للرواية، وأنى يكون له بعلم الحديث دراية (١).

إن سميت الإنسان - وإن كان سفيهاً - أو حسن هيئته وإن كان وضعياً ، ليلقي له في النفس جلالة وفي القلب له مهابة حتى يتكلم أو يتصرف ، فيتبين لأهل العلم حاله ، ويتضح لصيرفي الحديث مقاله . فهذا مالك بن أنس - وهو صاحب التحري والانتقاء في الرواة - غره " عبد الكريم بن أبي المخارق " وهو الذي ضرب على حديثه أحمد، وعند الدارقطني والنسائي متروك، والرجل ليس بشيء كما قال أيوب.

(١) - ما سبق ذكره في جانب الرواية ، وقد يغرك إنسان بما يظهر عليه من صلاح ومجالسة لأهل العلم والفضل وهو خلاف ذلك ، ففي تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٤ / ٤٠) عن الأصمعي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة وكان ولاه بعض أعماله : غرني منك مجالستك القراء وعمامتك السوداء وخشوعك ، فلما بلوناك وجدناك على خلاف ما أملناك قاتلكم الله أما تمشون بين القبور .

قلت وكمن هؤلاء النوع من ينطبق عليه قول القائل : كم من شريف القول قد غرني ... بقوله والفعل منه ضيع . الغصون الياضعة في محاسن شعراء المائة السابعة (١٣٣) .

(٢) - ميزان الاعتدال (٢ / ٦٤٦)

بالبصرة أحدا، لو شهد عندي على فلسين أو تمرتين
لم أجز شهادته"

وهذا إمام النقاد يحيى بن سعيد القطان، يقول: "ما
رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى
الخير والزهد"^(١).

وهذا مالك نفسه يقول: "لقد أدركت بهذا البلد، يعني
المدينة مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون،
ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط، قيل: ولم يا أبا
عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"^(٢).

وروى ضمرة: عن سعيد بن عبد العزيز عن مغيرة،
عن إبراهيم قال: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا
ممن يعرف حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها،
وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن
حرامه، وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر"^(٣).

ولقد كان يحيى بن سعيد القطان - رحمه الله -
يترك حديث الكثير ممن يظن بعض الناس بهم
الخير، فقليل له: "أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين
تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟" فقال:
"لأن يكون هؤلاء خصمي أحب إلي من أن يكون
خصمي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول:
لم لم تذب الكذب عن حديثي؟"^(٤).

المطلب الثاني

علاقة هذه المقولة بشرط الضبط

إن ما سبق من كلام مالك - يرحمه الله - في ذكر
الأربعة الذين لا يؤخذ عنهم العلم كان مرتبطاً
بالشرط الأول من شروط صحة الرواية، وهو العدالة،
وأما ما بقي من كلامه في هذا الجزء منه فهو متعلق
بالشرط الثاني من شروط صحة الحديث، وهو ضبط
الراوي .

ولقد كان المحدثون يحدثون من له شغل بالرواية : أن
يهتم بضبط الحديث، لأنه ركيزة أساسية في صحته.
يقول عفان بن مسلم: "سمعت حماد بن سلمة، يقول
لأصحاب الحديث: "ويحكم غيروا"، يعني قيدوا
واضبطوا"، قال: "ورأيت عفان يحض أصحاب
الحديث على الضبط والتغيير ليصححوا ما أخذوا
عنه من الحديث"^(٥).

ولقد كان المحدثون يمدحون الراوي المتمكن من
ضبطه، ويبلغون في الثناء عليه .
قال الذهبي في ترجمة أبي طاهر السلفي: "وكان
جيد الضبط كثير البحث عما يشكك..."^(٦).

والضبط عند المحدثين نوعان :

الأول: ضبط الصدر، والمقصود : أن يكون الراوي
يقظاً غير مغفل، بل يحفظ ما سمعه ويثبت به

(١) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٣٨).

(٢) - شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٨).

(٣) - المصدر السابق (١/ ٥٧٩).

(٤) - المدخل إلى الصحيح (١١١)، التعديل والتجريح ، لمن خرج
له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٨٢)، تاريخ دمشق لابن
عساكر (٥٤/ ٣٩٣)، السنة ومكانتها من التشريع لعبد الحليم
محمود (٧٦).

(٥) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٧).

(٦) - العبر في خبر من غير (٢/ ٢٨٦)، تنكرة الحفاظ (٤/ ٦٥)،
شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ١٩٥).

ولذا صدر من مالك تلك المقولة : لا يعرف ما يحدث به " .

إن للصالحين وأهل الزهد والعبادة غفلة وصفهم بها أهل النقد من المحدثين، وقد ظهرت تلك الغفلة من خلال نظر النقاد في مروياتهم .

ومن هؤلاء الرواة : رُشدين (بكسر الراء وسكون المعجمة) ابن سعد ابن مفلح المهري (بفتح الميم وسكون الهاء)، أبو الحجاج المصري، ضعيف رجع أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث، مات سنة ١٨٨هـ ثمان وثمانين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة (٣).

ومنهم : سعد بن سعيد الجرجاني، قال ابن عدي عنه : " دخلته غفلة الصالحين، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وهو من أهل بلدنا ونحن أعلم به، وذكره أبو نعيم في رجال يعدل عن تفردهم وقلة إتيانهم" (٤) .

فتأمل في قول أبي نعيم عن مثل هذا وغيره : أنه يعدل عنهم لقلة إتيانهم، ولا ريب أن قلة الإتيان إثر انشغالهم بالصالح والزهد والعبادة، ولم يكن الحديث حرفتهم، ولا هم من أهله، فتأثر فيه ضبطهم، وانحطت في الحديث رتبته، إذ ليس لديه من الإتيان واليقظة ما يميز به الصواب من الخطأ .

يتمكن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى .

الثاني : ضبط الكتاب، وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه (١) .

وبعد ما ذكر من أهمية ضبط الحديث عند المحدثين، وأهميته عندهم، فما علاقة الضبط بمقولة مالك يرحمه الله : "ولا تأخذ من شيخ له فضل وعبادة لا يعرف ما يحدث ؟" .

إن علم الحديث جلُّ اعتماده على الضبط في التحمل والأداء، والتمكن من ضبطه يحتاج إلى رعاية ومعاونة وتفرغ لجمعه وضبطه، وغالب من له زهد وعبادة كثير الشغل بعبادته، منشغلاً عن الحديث ودراسته (٢) ، فيأخذ من العلم ما علق بذهنه من غير تجويد، ويأخذ من الرواة عن هبٍّ ودبٍّ من غير حسن انتقاء أو تحديد، فإذا ما رام أحدهم الحديث أداه من ذهنه كيفما اتفق، فلا يجيد تقويم الألفاظ، ولا يدرى بموقع لفظ الحلال من الحرام .

(١) - ضوابط الجرح والتعديل (٢٦) ، وفي جامع الأصول لابن الأثير (١/ ٧٢) : " ثم الضبط نوعان: ظاهر، وباطن: فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة.

والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه ، ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي، هو الضبط ظاهراً عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى، على ما سيأتي بيانه، فتلقه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ، أو قبل العلم حين سمع " . ونقله عنه السخاوي في فتح المغيب (٢/ ٤) .

(٢) - قلت : لا يعني هذا أن الأئمة من العلماء والمحدثين لم يكن لهم حظ من الزهد والعبادة كلا ، إلا أن من الناس من رُزق صلاحاً وإقبالاً على العبادة ، ولم يُفتح له في باب العلم ، ولم يكن من خاصة طلابه ، فانشغل بالعبادة ، ولم يأخذ من الحديث إلا ما مر به مروراً عابراً دون فحص وتمحيص .

(٣) - تاريخ ابن يونس المصري (١/ ١٧٨) ، تهذيب الكمال (٩/

١٩١) ، التقریب (١٩٤٢) .

(٤) - لسان الميزان (٣/ ١٦) .

شرطه لاغتراره بمظهر من روى عنه، كما حصل لغيره .

خامساً : يجب علينا التوقف والنظر ودراسة أقوال الأئمة والعلماء، واستلهم الفائدة منها؛ لأن في أقوالهم قواعد وأصول وأساسيات في علم الحديث رواية ودراية .

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع

١- الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين. د حاتم الشريف ، مركز إحياء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى.

٢- الاعتصام. المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح . المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٤- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع. المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: السيد أحمد صقر الناشر: دار

الخاتمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله ويبلغ رضاه، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فأكرر حمدي لله حمداً لا ينتهي ولا ينقضي ، على ما يسر لي - وله الحمد - من إتمام هذا البحث الموجز والمختصر المتعلق بدراسة مقولة صح إلى الإمام مالك نسبته ، وقد احتوت تلك المقولة على التحذير من أوصاف قوم ليسوا بأهل للرواية ، ولا يؤخذ عنهم العلم .

وأهم النتائج والتوصيات ما يلي:

أولاً : صحة نسبة هذه المقولة إلى الإمام مالك يرحمه الله .

ثانياً : أن مقولة الإمام مالك هذه قد أثبتت مدى عنايته وإجلاله للسنة النبوية، وأن لا تؤخذ إلا من أربابها الذين هم أهلها ممن استكمل أقوى شروط القبول (العدالة والضبط).

ثالثاً : رغم شدة مالك - يرحمه الله - ألا يروي عن صاحب هوى، إلا أنه ثبت عنه الرواية ممن مس بضرب من البدع - كما سبق بيانه في موطنه - ويحمل منه ذلك على غير الداعية إلى هواه .

رابعاً : أن الإمام مالك - يرحمه الله - مع حرصه وانتقائه للرجال، إلا أنه قد روى ممن ليس هو على

- التراث ،المكتبة العتيقة، القاهرة - تونس ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
- ٥- الأم . المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت سنة النشر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٦- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم . المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الدكن ، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان .
- ٨- تاريخ ابن يونس المصري . المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، المحقق: عمر عبد السلام التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ١٠- تاريخ بغداد . المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١١- تاريخ دمشق . المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٢- تذكرة الحفاظ . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ١٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك. المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: جزء ١: ابن تاووت الطنجي، ١٩٦٥ م ، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراري، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م ، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١- ١٩٨٣م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب ، الطبعة: الأولى.

١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٢٠- تهذيب اللغة. المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٢- الثقات. المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣.

٢٣- تاريخ الثقات. المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى:

١٤- التعديل والتجريح. لمن خرج له البخاري في الجامع الصحي، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

١٥- تقريب التهذيب. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

١٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

١٧- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٨- تهذيب التهذيب. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

العربي - بيروت ، الطبعة: الأولى ١٢٧١ هـ
١٩٥٢.

٢٨- خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء
الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة
للعلامة الحافظ البار علي بن صلاح الدين
الكوكباني الصنعاني)، المؤلف: أحمد بن عبد الله
بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري
الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد
٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر:
مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر - حلب
- بيروت ، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

٢٩- السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع
الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والمرتبة
والبيان والعمل. المؤلف: رقية بنت نصر الله نياز،
الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
بالمدينة المنورة.

٣٠- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.
المؤلف: عبد الحليم محمود (المتوفى: ١٣٩٧هـ)
الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٣١- سير أعلام النبلاء. المؤلف: شمس الدين
أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز
الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من
المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر:
مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ /
١٩٨٥ م.

٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز ، الطبعة: الطبعة
الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٢٤- جامع الأصول في أحاديث الرسول. المؤلف
: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن
محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن
الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ) تحقيق : عبد القادر
الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر :
مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان
، الطبعة : الأولى.

٢٥- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه
(صحيح البخاري). المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو
عبدالله البخاري الجعفي ، المحقق: محمد زهير بن
ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة
عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)
، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ .

٢٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.
المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد
بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،
المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف
- الرياض.

٢٧- الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد
الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي،
الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)،
الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -
بحيدر آباد الدكن - الهند ، دار إحياء التراث

٣٦- شرح علل الترمذي. المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٧- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر. المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان - بيروت، الطبعة: بدون .

٣٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٩- الطبقات الكبرى. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٤٠- العبر في خبر من غير. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن

٣٢- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلال، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد **العكري** الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٤- شرح (التبصرة والتذكرة - ألفية العراقي) ، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) ، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٥- شرح السنة. المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

البغدادى (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة .

٤٦- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر : مؤسسة الرسالة.

٤٧- المدخل إلى الصحيح. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى.

٤٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار. المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث .

٤٩- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

قَائِمَاز الذهبى (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بليونى زغلول الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .

٤١- الغصون الياضعة في محاسن شعراء المائة السابعة. المؤلف: أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار المعارف، مصر.

٤٢- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢ م .

٤٣- فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي. المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، المحقق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .

٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧هـ/١٤١٨م.

٤٥- الكفاية في علم الرواية. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب

- ٥٠- **معجم الفروق اللغوية**. المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ .
- ٥١- **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها (من خلال الجامع الصحيح)** . المؤلف : أبو بكر كافي ، الناشر : دار ابن حزم بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٥٢- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٥٣- **الموضوعات** . المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، ضبط وتقديم وتحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة: الأولى.
- ٥٤- **موطأ الإمام مالك**. المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث
- العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٥٥- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٥٦- **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**. المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ) ، المحقق: عبد الله الليثي ، الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.
- ٥٧- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٥٨- **نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية**. المؤلف: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني ، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ .
- ٥٩- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد

بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن
 الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: المكتبة العلمية -
 بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد
 الزاوي - محمود محمد الطناحي .

Study the saying of Malik bin anas: "knowledge is not taken four ..."

Dr.Atia bin noory M al-faqeeh al-sheriff
 Assistant professor of hadith –Islamic studies
 Umm Al-Qura University in Al-Qunfudhah
 E-mail:dr.atia.alfqih@gmail.com

Abstract. the research consists of an introduction in which I showed the importance of the research, the reasons for choosing it, its objectives, and previous studies. Then the preface which contains two requirements. First requirement: It contains a brief about Imam Malik. Second requirement: It is about how correct of relating this saying to him. Then four topics. First topic: The narration after the fool and its relationship to the condition of justice. It has two requirements. First requirement: What is meant by Malik's saying: "Don't quote from a fool who is declared by foolishness even if he is the most narrator." Second requirement: The relationship of this saying to the condition of justice. Second topic: The narration after the liar in his talk with people, and its relationship to the condition of justice. It has two requirements. First requirement: What is meant by Malik's saying: "Don't quote from a liar who lies in his talk with people, if this is tempted to him." Second requirement: The relationship of this saying to the condition of justice. Third topic: The narration after the heretics, and its relationship to the condition of justice. It has two requirements. First requirement: What is meant by Malik's saying: "Nor from those who have a desire and call people to his desire." Second requirement: The relationship of this saying to the condition of justice. Fourth topic: The narration after the worshipers who do not have knowledge of the narration. It has two requirements. First requirement: What is meant by Malik's saying: "Nor from sheikh who has virtue and worship if he does not know what is happening to him." Second requirement: The relationship of this sayings to the condition of precision. Then the conclusion of the research and its results. I indicated in it: The correctness of relating this saying to Imam Malik, *may Allah have mercy on him*, and that this saying of Imam Malik has proven how careful he was about the Prophet's Sunnah, and that not to quote only from the confirmed scholars, and that despite his severity Malik didn't narrate after those who have a desire, but he was proven that he narrated after some of heretics, and he carries that after him not calling to his desire. Then after that there are the indexes.